

تونس، في 15 سبتمبر 2026

بلاغ هيئة السوق المالية

حول واجب احترام الشركات المدرجة ببورصة الأوراق المالية بتونس لآجال الإفصاح المالي

تذكر هيئة السوق المالية الشركات المدرجة ببورصة الأوراق المالية بتونس بأن احترام آجال نشر المعلومات المالية يمثل التزاما أساسيا محمولا عليها، باعتبار أن توفير المعلومة المالية الوجيهة يعد من مقومات شفافية السوق وحماية المستثمرين.

وقد عاينت الهيئة، في إطار متابعتها لنشر القوائم المالية الوسيطة للسداسية الأولى من سنة 2026، أنّ 20 شركة من مجموع 75 شركة مدرجة بالبورصة لم تحترم الآجال القانونية المحددة للإفصاح. كما أنّ آجال التأخير المسجلة من قبل عدد من هذه الشركات تجاوزت بصورة واضحة الأجل القانوني والمعقول، وهو ما يجعل الأمر يتجاوز مجرد تأخير محدود أو عرضي في نشر المعلومة المالية. وتجدر الإشارة إلى أنّ الشركات المعنية تنتمي إلى قطاعات اقتصادية متعددة ممثلة بالبورصة.

وتشدد الهيئة على أن التبريرات المقدمة من قبل بعض الشركات لتفسير هذه التأخيرات تعتبر غير جدية وغير مقبولة، خاصة بالنسبة إلى شركات مدرجة بالبورصة يفترض فيها التحلي بأعلى درجات الجدية والتنظيم والاستباق في الوفاء بالتزاماتها تجاه السوق والمستثمرين. ولا يمكن للصعوبات أو الترتيبات الداخلية للشركة أن تشكل مبررا للتأخير في نشر معلومة يضمن القانون للمستثمرين حق الاطلاع عليها في آجال محددة.

وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أنّ الهيئة بادرت برفع قضايا استعجالية ضدّ عدد من الشركات المخالفة، وذلك لعدم عقد جلساتها العامة العادية المخصصة للمصادقة على القوائم المالية وعدم نشر تلك القوائم. وستواصل الهيئة، حرصاً منها على حماية الادخار المستثمر في الأوراق المالية الموظفة عن طريق المساهمة العامة، اعتماد جميع الوسائل التي يخولها لها الإطار القانوني والترتيبي، قصد حمل كافة الشركات المدرجة بالبورصة على احترام واجباتها القانونية.

وتهدف الهيئة من خلال ذلك إلى تكريس الانضباط والامتثال لمختلف واجبات الإفصاح، وضمان احترام الآجال المتعلقة بنشر القوائم المالية السنوية والوسيطّة والمؤشرات الثلاثية، بما يعزز شفافية السوق ويدعم ثقة المستثمرين ويحفظ حقهم في الحصول على المعلومة المالية في الآجال المحددة.